

## دور المسؤولية الاجتماعية في القضاء على مشكل البطالة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية - دراسة تحليلية -

### The role of social responsibility in eliminating the problem of unemployment in the Algerian economic institutions - Analytical study -

صاوي مراد <sup>(1)</sup>	بومعروف الياس	عبد الرحمان فراس
أستاذ محاضر قسم (أ)	أستاذ محاضر قسم (أ)	أستاذ محاضر قسم (أ)
جامعة 08 ماي 1945 قالمة	جامعة سطيف 1	جامعة عبد الرحمان ميرة - بجاية -
mouradsaouli5@gmail.com	boum_lyes@yahoo.fr	abderrahmani.fares@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2018/08/24؛ تاريخ المراجعة: 2018/08/30؛ تاريخ القبول: 2018/09/03

**الملخص:** تهدف هذه الدراسة في محاولة التعرف على مدى مساهمة المسؤولية الاجتماعية في القضاء على مشكل البطالة في منظمات الأعمال وتحقيق تنمية ذات اعتبارات أخلاقية إنسانية من خلال دراسة بعض المؤشرات التي تعبر عن انعكاس روح المسؤولية الاجتماعية على أداء المؤسسات الاقتصادية وللوصول إلى هذا الهدف يمكن تحقيق استقرار اقتصادي، ومن هنا نجد أن المؤسسات الجزائرية تسعى إلى ربط زيادة مردودية مؤسساتها الاقتصادية كجزء من مسؤوليتها الاجتماعية والأخلاقية من خلال الحرص على غرس العديد من المبادئ التي تعمل على التوجه لتحقيق هذه الفلسفة.

الكلمات المفتاح: المسؤولية الاجتماعية، البطالة، المؤسسات الاقتصادية

تصنيف JEL : A13 ؛ Z13 A13

**Abstract:** this study aims to identify the contribution of social and moral responsibility to eliminating the problem of unemployment in business organizations to achieve development with ethical and human considerations through studying some indicators that reflect the reflection of the spirit of social responsibility on the performance of economic institutions. To achieve this goal , economic stability can be achieved.

Algerian institutions seek to link the increased cost-effectiveness of their economic institutions as part of their social and ethical responsibility by instilling in them many of the principles that drive this philosophy.

**Keywords :** Social responsibility, unemployment, economic institutions

Jel Classification Codes : A13 ؛ Z13 A13

<sup>1</sup> : صاوي مراد ، أستاذ محاضر قسم (أ)، mouradsaouli5@gmail.com

تمهيد :

إن تزايد الفضائح الأخلاقية والقانونية وقضايا الفساد والرشوة في منظمات الأعمال، أصبح يهدد فقدانها لسمعتها و تشويه صورتها أمام عملائها. لذلك تمثل المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال جزء من منظومة اقتصاد السوق الاجتماعي، حيث تبين من خلال عدة دراسات أكاديمية، أهمية تسخير المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال كأداة لدعم وتحقيق النمو الاقتصادي تتعلق أخلاقيات الأعمال بسلوكيات الأفراد في نشاطاتهم العملية المختلفة حيث تطلعت كافة الدول المتقدمة والنامية في العصر الحديث إلى وضع استراتيجيات يركز عليها النمو الاقتصادي حيث أن ذلك لن ينحصر على مراكزها المالية فقط بل على سمعتها ومدى قدرتها على تبني أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية عند تعاملها مع بيئتها الداخلية والخارجية سعياً للقضاء على مشكل البطالة وضمان البقاء في بيئة الأعمال بواسطة مجموعة مزايا تنافسية تعتمد المقومات الأخلاقية حيث تعد أخلاقيات الأعمال من أساسيات النجاح لأنها تعكس ثقة المنظمة بموظفيها وأجهزتها، وكذلك ثقة المجتمع الذي تعمل في خدمته، فالالتزام بالأخلاقيات سوف يقود إلى تطوير العاملين ويعكس الاهتمام الذي يوليه هؤلاء العاملين للالتزام بعناصر أخلاقيات المهنة، من أجل ذلك كان لزاماً على منظمات الأعمال التوجه نحو إستراتيجية جديدة من شأنها أن تساعد على زيادة دمج و مشاركة المنظمات في المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية .

## 1- إشكالية الدراسة :

تعد سياسة المسؤولية الاجتماعية للشركات بمثابة مدمج، وآلية التنظيم الذاتي التي يمكن من خلالها العمل الذي من شأنه رصد وضمان التزامها بالقانون والمعايير الأخلاقية و في ظل سعي المنظمات الاقتصادية إلى تحقيق الأداء الاقتصادي الذي يهدف إلى تعظيم أرباحها تظهر لنا مشكلة البحث كما يلي :

- إلى أي مدى نجحت الجزائر في تفعيل المسؤولية الاجتماعية والقضاء على مشكل البطالة في النسيج الاقتصادي لمؤسساتها ؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي العلاقة الرابطة بين البعد الاقتصادي والمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية لمنظمات الأعمال ؟

- ما هي المتغيرات الحاكمة في تفعيل المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية ؟

- هل يمثل تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات التزام قانوني أم التزام أخلاقي ؟

## 2- فرضيات الدراسة:

- الفرضية الأولى: يساهم البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية في زيادة الكفاءة والفعالية لتحقيق مردود اقتصادي وبالتالي تحقيق أرباح كبيرة في منظمات الأعمال.

- الفرضية الثانية: تساهم الشركات و منظمات الأعمال في تفعيل المسؤولية الاجتماعية من خلال العديد من الجوانب

- الفرضية الثالثة: إن تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات ليست إلزاما قانونيا و إنما هو التزام أخلاقي طوعي ؟

### 3- أهمية الدراسة :

يمثل البحث الحالي إسهاما متواضعا يربط بين كل من المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين وأخلاقيات العمل من خلال تحليل إطار نظري ضمن أدبيات الإدارة في هذا المجال حيث يسعى إلى توضيح الإطار العام لأخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية من جهة أخرى بينت التجربة أن التطبيق العملي لتجارب المسؤولية الاجتماعية والالتزام الأخلاقي للشركات هو أيضا استثمار يعود عليها بزيادة الربح والإنتاج وتقليل النزاعات والاختلافات بين الإدارة وبين العاملين فيه

### 4- أهداف الدراسة:

- تقديم نموذج مقترح للربط بين أبعاد المنظمة الأخلاقية والأبعاد الاجتماعية من خلال عرض مشكل البطالة، مما يساعد المنظمات للولوج إلى موضوع أخلاقيات الأعمال
- العمل على إيجاد وتفعيل مدونات أخلاقية خاصة بالبيئة والالتزام بها من الجميع
- عرض مجموعة من الأفكار حول ممارسات المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية داخل المنظمات من خلال وضع برامج أكثر فعالية و تميزا
- تزويد متخذي القرارات في المؤسسات الجزائرية بالمستجدات الدولية في مجال المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية في منظمات الأعمال الدولية.

### 5- منهجية الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيقاً لأهداف البحث فقد اعتمدنا على المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي عند تناول الدراسات السابقة والنتائج المترتبة عليها، وكذلك عند تناول موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في إرساء القيم الأخلاقية التي تتبعها الشركات لدعم وتفعيل هذا الدور والحد من الآثار السلبية. كما اعتمدنا على المنهج التحليلي من خلال دراسة فبائى وآليات القيم الأخلاقية وممارستها العملية لتصدي الأزمات، وحماية حقوق الشركات.

### 6- الدراسات السابقة:

1- دراسة M. Capron, F. Quairel-Lanoizelée بعنوان " La responsabilité sociale d'entreprise " عام 2007 تناول فيها حركة المسؤولية الاجتماعية (CSR) الذي انتشر في جميع أنحاء العالم هذه العشر السنوات الأخيرة هي بالتأكيد واحدة من أهم الأحداث التي ترافق العولمة. في أوروبا، حيث توافقت بقوة بين هذه الحركة وآفاق التنمية المستدامة. ومع ذلك، CSR هو مفهوم يحتوي على العديد من جوانب ليس فقط الاجتماعية، حيث يخضع لعدة تفسيرات ، وفقا للدولة والجهات الفاعلة. بين المجتمع المدني وبالتالي تمارس الشركات في جميع أنحاء قضايا الأهداف الاقتصادية وعواقب أنشطتها. ولذلك هي حركة مستقبله تستند كثيرا على بناء ممارسات تجارية جديدة والحوار مع الجهات المعنية.

(M. Capron,(2007) F. Quairel-Lanoizelée, La responsabilité sociale d'entreprise, La Découverte, )

2- دراسة Xavier Bertrand بعنوان " la Sociétale des Responsabilité Entreprises 1 " عام 2011 بين فيها المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أصبح لها دوراً محورياً في عملية التنمية ، وهو ما أثبتته النجاحات التي تحققت اقتصاديات المتقدمة في هذا المجال، وقد أدركت هذه المؤسسات أنها غير معزولة عن المجتمع، وتنبهت إلى ضرورة توسيع نشاطاتها لتشمل ما هو أكثر من النشاطات الإنتاجية وإلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار عملية النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي .

(Xavier Bertrand,(2011) La Responsabilité Sociétale des Entreprises ,France )

3- دراسة Salima Benhamouet Marc-Arthur Diay بعنوان " Responsabilité sociale des entreprises et compétitivité Évaluation et approche stratégique " عام 2016 تناول فيه دور المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق الكفاءة والجودة والتميز في الاقتصاد ومن هنا تبلورت فكرة وجوب تذكير هذه المؤسسات بمسئولياتها الاجتماعية والأخلاقية، حتى يكون تحقيق الربح راجعاً لمعاملات أخلاقية كذلك فقد أشار الكثير من الاقتصاديين إلى أن النمو الاقتصادي ليس له قيمة إلا إذا ارتكز على أخلاقيات تمنح الغايات البشرية أهمية وألوية مطلقة. (Salima Benhamouet (2016))

المحور الأول: الأطر النظرية والمفاهيمية للمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية في منظمات الأعمال:

أولاً- تعريف المسؤولية الاجتماعية:

على الرغم من أن المسؤولية الاجتماعية أصبحت جزءاً من إستراتيجية المنظمات الحديثة إلا أن الفكر الإداري لم يقدم مفهوم واضح ومحدد لهذه المسؤولية يتسم بالقبول والعمومية حيث أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية ما زال يحيط به الكثير من الغموض وعدم وضوح الرؤية. فقد عرف البنك الدولي مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة، من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد.

(1998) World Business Council for Sustainable Development كما عرف

مجلس الأعمال للتنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال على أنها التزام مستمر من قبل الشركة لسلك سلوك أخلاقي والمساهمة في التنمية الاقتصادية، وكذلك تحسين جودة حياة العاملين وأسرتهم، وأيضا تحسين جودة حياة المجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام. " (أحمد سامي عدلي إبراهيم القاضي،(2010)، ص55 ) أكثر من جهة دولية ساهمت في السنوات القليلة الماضية بتحديد مفهوم المسؤولية الاجتماعية ودعمت تطبيقه .

1- ناقشت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية التي عقدت في جنيف عام 2001 مشروع " المبادرات الاجتماعية للشركات " من أجل مواجهة الفقر. وأطلق الأمين العام السابق للأمم المتحدة (كوفي عنان) مبادرة خاصة بتفعيل الدور الاجتماعي للشركات وصدر على شكل تقرير سمي " بالاتفاق العالمي " تضمن المبادئ

التوجيهية لدعم المسؤولية الاجتماعية للشركات، والعمل على تحقيق معايير دولية لسلوك الشركات في الاقتصاد العالمي. وقد ركزت على مبادئ وحقوق العمل الأساسية، حقوق الإنسان و حماية البيئة.

2- **حدد الاتحاد الأوروبي** مفهوم المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال على انه "سلوك تقوم على أساسه الشركات بتضمين الاعتبارات الاجتماعية والبيئية في نشاطاتها وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح بشكل طوعي

3- **وتعني المسؤولية الاجتماعية بحسب البنك الدولي:** التزام أصحاب النشاطات الاقتصادية بالمساهمة وبدوافع ذاتية في التنمية المستدامة من خلال العمل مع مكونات المجتمع المحلي لتحسين مستوى معيشة الناس بما يخدم الاقتصاد والتنمية معاً . - مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة حدد مفهوم المسؤولية الاجتماعية على أنه التزام مستمر من قبل قطاع الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في التنمية والسعي لتحسين الظروف المعيشية للعاملين وللمجتمعات المحلية والمجتمع ككل."

5- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD قدمت في عام 2001 مجموعة من الإرشادات غير الملزمة للشركات متعددة الجنسيات تناول: حقوق الإنسان، الإفصاح ومكافحة الفساد، الضرائب، علاقات العمل، البيئة وحماية المستهلك. (رسلان حضور، 2011) التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سرورية، الندوة الاقتصادية الرابعة والعشرون : جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، ص 5)

### شكل رقم (1): هرم كارول لمستويات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات



المصدر: العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2010-2011، ص 58.

## ثانيا - أخلاقيات الإدارة ومجالات تطبيقها

**1- تعريف أخلاقيات الإدارة:** قبل التطرق إلى تعريف أخلاقيات الإدارة، وجب علينا أولاً تحديد ماذا نعني بالأخلاق، حيث يعرفها Schermer horn بأنها « نمط وصفي يحدد معايير سلوك الفرد وما هو جيد وورديء وما هو صحيح أو خطأ في ذلك السلوك»، وهذا التعريف يتفق مع ما جاء به Beekun حيث أشار إلى أن الأخلاق هي « سلسلة من المبادئ المحددة مسبقاً والتي تصف ما يجب أن يقوم به الفرد وما لا يجب القيام به، وتمييز بين التصرفات الصائبة والخطئة لذلك الفرد». ويرى ايفانسيغ وآخرون بأن « أخلاقيات الإدارة تمثل خطوطاً توجيهية للمديرين في صنع القرار وأن أهميتها تزداد بالتناسب مع آثار ونتائج القرار، فكلما كان نشاط المدير أكثر تأثيراً في الآخرين كلما ازدادت أهمية أخلاقيات ذلك المدير»، أما Van Valock فيعرف أخلاقيات الإدارة بأنها « الدراسة المنهجية للخيار الأخلاقي التي يتم من خلالها اختيار ما هو جيد». فالممارسة الأخلاقية لا بد أن تتشكل بما لا يقل عن ثلاثة عوامل، متمثلة في: الامتثال للإطار القانوني، تحديد ما يعتقد أنه حق، القدرة على تنفيذ ما يعتبر معايير السلوك الأخلاقي. (عناي بن عيسى، فاطمة الزهرة فسول، 2012، ص 5)

**2- المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الإدارة:** لا شك في أن هناك علاقة قوية بين المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الإدارة. و أن هذه العلاقة في أكثر الأحيان أدت إلى الربط و التداخل بين الاثنين حيث أن الحديث عن إحداهما يرتبط بشكل صريح أو ضمني بالحديث عن الأخرى. كما أن الأدبيات الحديثة في الإدارة تشتمل على فصل نمطي يحمل عنواناً مشتركاً هو: المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الإدارة. فكيف يمكن أن نحدد العلاقة بينهما؟ و هل هي علاقة تطابق (أي أن كل ما يدخل ضمن المسؤولية الاجتماعية للشركة هو من أخلاقيات الإدارة و بالعكس) أم هي علاقة تكامل أم غير ذلك؟

في البدء لا بد من التأكيد على أن الأخلاقيات كانت نزوعاً أسبق لدى الأفراد في المجتمع من مسؤوليتهم الاجتماعية و هي أيضاً أسبق لدى الأفراد في الشركات من المسؤولية الاجتماعية. و لا شك في أن التزوع الأخلاقي كان قدما فوصية (لا تسرق) كانت في الماضي و ظلت حتى وقتنا الحاضر. في حين أن الكثير من المفاهيم و مواقف المسؤولية الاجتماعية ترتبط بالتطورات الحديثة في المجتمع كما هو الحال في الدعوة الاجتماعية-البيئية (لا تلوث البيئة) التي تمثل موقفا اجتماعيا و وعيا جديدا و مسؤولية اجتماعية جديدة.

ومع أن المسؤولية الاجتماعية تحمل جانبا أخلاقيا مما يعطيها بعدا أعمق من التسميات وامتدادا أبعد من ظهور المصطلح في التداول في الستينات، إلا أن ممارسة الشركات لمسؤوليتها الاجتماعية يجد من إمكانية جعل المسؤولية الاجتماعية قديمة قدم الأخلاقيات في عمل الأفراد. ومن التحليل يمكن التوصل إلى استنتاج مهم و هو أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية هو وليد المصلحة الذاتية المننورة و ليس نتاجا مباشرا لرؤية أخلاقية-اجتماعية بالأصل. فهي وليدة النموذج الاقتصادي القائم على الكفاءة أي تعظيم الربح.

وسرعان ما ظهر في هذا النموذج أن البعد الواحد (الكفاءة فقط) بأبعاده السلبية على الأطراف الأخرى و على المجتمع سيكون أكثر تكلفة و تضحية للشركة من النموذج الاقتصادي-الاجتماعي الذي يقوم على الرؤية المتعددة الأبعاد و المتوازنة ما بين الاعتبارات الاقتصادية و الاعتبارات الاجتماعية. لهذا يمكن القول

أن ظهور و تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية يكمن في النموذج الاقتصادي نفسه و بالمصلحة الذاتية الصرفة التي لم تعد قادرة بأشكالها القديمة على مجاراة التطور في المفاهيم و الممارسات الجديدة فتحوّلت إلى نمط المصلحة الذاتية المتنورة الأكثر توازنا. (بن جيمة مريم وبن جيمة نصيرة، 2012، ص 08)

### ثالثا- المبادئ الأخلاقية في العمل الاقتصادي:

ليست الرأسمالية غير أخلاقية بالضرورة، و الفكرة النمطية أن الربح و الخصخصة و نظام السوق ينطوي بالضرورة على تجاوزات أخلاقية أو لا يأخذ الأخلاق بالاعتبار فكرة تحتاج إلى مراجعة إستراتيجية، صحيح أن ثمة ممارسات و حالات كثيرة للبحث عن الربح بأي ثمن، و لكنها ليست ملتصقة بالضرورة بالعمل الاقتصادي الحر.

ويمكن بمنظومة من العمل المجتمعي و التشريعات و تطوير الرأي العام أن تكون القواعد الأخلاقية استثمارا بحد ذاته يزيد الثقة بالمنتجات و السلع و الخدمات التي تقدمها الشركات. والقوانين و التشريعات مهما كانت محكمة فإنها لا تحمي المجتمعات و الحقوق و لا توفر وحدها الأمن و الثقة، و لكنها حين تعمل في بيئة أخلاقية فإنها تحقق كفاءة عالية في التنمية والإصلاح، وللأخلاق في كثير من الأحيان سلطات واقعية و فكرية تفوق السلطة المادية.

وقد تنشئ المصالح التي تنظم علاقات الإنتاج و الحماية أيضا منظومة أخلاقية من العمل والانتماء و التكافل و الرعاية و التوازن بين الحقوق و الواجبات، فنحتاج لأجل النجاح و تحقيق مصالحنا القريبة و البعيدة المدى أن نعمل بتنظيم من سياقات قانونية و سياسية و أخلاقية أيضا دون أن تلغي واحدة من هذه السياقات الأخرى، فلكل منظومة مجالها الخاص بها، و لها معا تفاعلات ذاتية و تلقائية و منظمة يجب الالتفات إليها.

وقد لاحظ بيتر آيغن رئيس و مؤسس منظمة الشفافية العالمية بعد تجربة عمل طويلة في البنك الدولي أن مكافحة الفساد عبر العمل على إقامة و تشجيع منظومة من العمل الاقتصادي الذي ينظم نفسه على أساس من النزاهة و مكافحة الفساد دون تدخلات و مراقبة حكومية و دولية هو الأكثر نجاحا و فاعلية. وتتأكد اليوم وجهة نظر مفادها أن المجتمع العالمي يحتاج إلى القطاع الخاص بعدما تأكد عجز الحكومات عن مواجهة الفساد، و لذلك فإن المؤسسات الاقتصادية الكبرى بحاجة إلى برامج عمل نابعة من المسؤولية الاجتماعية. و من المبادئ و الأفكار التي تقترحها المؤسسات العاملة في مكافحة الفساد، أن تضع كل مؤسسة اقتصادية في أنظمتها و مدوناتها التزاما بالحؤول دون الفساد المباشر أو غير المباشر، و إدخال برامج مناهضة للفساد و وضعها موضع التنفيذ، و هذا يعني أن الأخلاق ليست مسألة هامشية في الاقتصاد، بل هي مكون أساسي للأسواق و المنظمات و العلاقات التجارية و الاقتصادية. (بن جيمة مريم وبن جيمة نصيرة، ص 09)

**1 - تكامل المسؤولية الاجتماعية وإستراتيجية المنظمة في القضاء على مشكل البطالة :** تسعى المنظمات من خلال التخطيط الاستراتيجي إلى تقييم بيئتها من خلال المسح البيئي وتحديد الفرص والتهديدات المحيطة بها، وكذا تحديد نقاط القوة والضعف التي تعثر بها، ومن خلال ما يتوفر من معلومات من عملية المسح البيئي يستطيع المديرين التمكن من اتخاذ القرار المناسب حول كيفية الاستفادة من الفرص ونقاط القوة وكذا كيفية

تجنب التهديدات وتلافي نقاط الضعف ويوضح الشكل التالي أن هناك أربع استراتيجيات أساسية تصف درجات التزام المنظمة تجاه معايير المسؤولية الاجتماعية (أحمد سامي عدلي إبراهيم القاضي، ص 55)

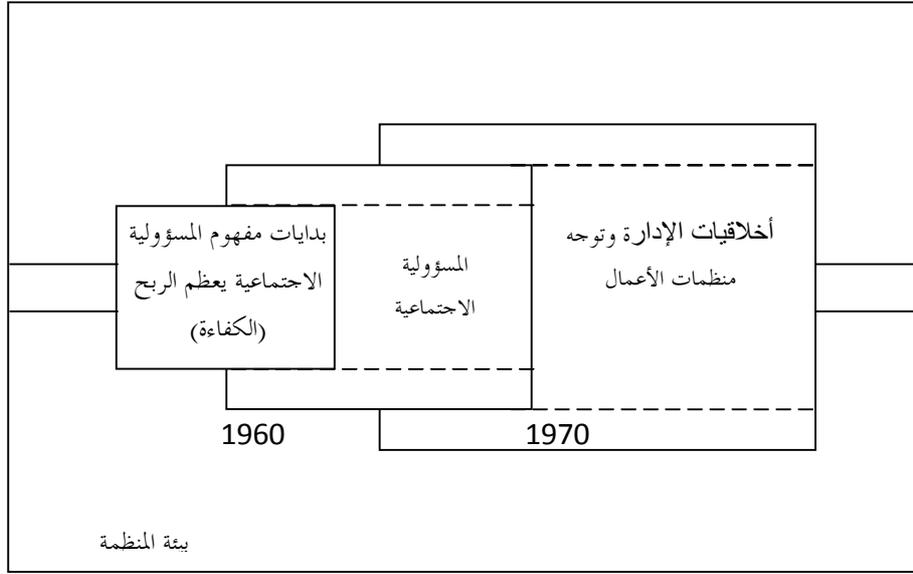
الشكل رقم (2): استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية للمنظمة



المصدر: أحمد سامي عدلي إبراهيم القاضي، المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في مصر كشركات مساهمة مصرية (مجالاتها - تأثيرها على الأداء) دراسة ميدانية مقارنة لعينة من فروع البنوك العامة والخاصة العاملة بمحافظة أسيوط، بحث مقدم إلى مركز المديرين المصري لأغراض الاشتراك في المسابقة البحثية لعام 2010 حول موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات كلية التجارة - جامعة أسيوط، ص 14

2- تكامل المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات العمل وظاهرة البطالة : نستنتج من خلال ما تقدم أن هناك علاقة متداخلة بين المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات العمل إذ أن أولوية الكفاءة في تعظيم موارد المنظمة من أرباح وما شابه ذلك كانت في المرحلة الأولى ولغاية ستينيات القرن العشرين في حين نرى أن المرحلة الثانية كان التركيز على المسؤولية الاجتماعية في الأدبيات الإدارية إلى جانب التأكيد على الكفاءة خلال سنوات السبعينات ومن ثم الانتقال أو التحرك إلى التركيز على أخلاقيات الإدارة إلى جانب المسؤولية الاجتماعية والكفاءة . إذن يمكن القول أن هنالك تداخل كبير بين المفاهيم وبالتحديد بدايات ممارسة شكل من أشكال المسؤولية الاجتماعية منذ الثورة الصناعية وبدايات القرن العشرين داخل المصانع ومن خلال الاهتمام بظروف وبيئة العمل ونوعيتها وهكذا وبعد السبعينات أصبح للمسؤولية الاجتماعية بعد أخلاقي جعلها تتداخل مع أخلاقيات الإدارة عموماً . والشكل (3) يوضح أبعاد هذا التداخل . (ليث سعد الله حسين و ريم سعد الجميل، (2012)، ص 15)

الشكل رقم (3): التداخل بين المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الإدارة



المصدر: ليث سعد الله حسين و ريم سعد الجميل المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين وانعكاسها على اخلاقيات العمل دراسة لآراء عينة من منتسبي بعض مستشفيات مدينة الموصل،/ بحوث مستقبلية العدد 38 العراق 2012، ص 15  
 إن الأخلاقيات في السلوك العام للأفراد في المنظمة تعمل على دعم المسؤولية الاجتماعية كما تمثل الأساس لتطور مفاهيم جديدة لأخلاقيات الإدارة التي تطورت بدورها فيما بعد . فالمسؤولية الاجتماعية ، التي تتمثل بعدد رسمي ضمن القانون من جانب يكون لها بعد آخر أخلاقي من جانب آخر يتمثل في الالتزام بالمبادرات الاجتماعية الطوعية التي تعبر عن النزعات الأخلاقية أكثر من الامتثال لقانون مفروض (ليث سعد الله حسين و ريم سعد الجميل، ص 15)

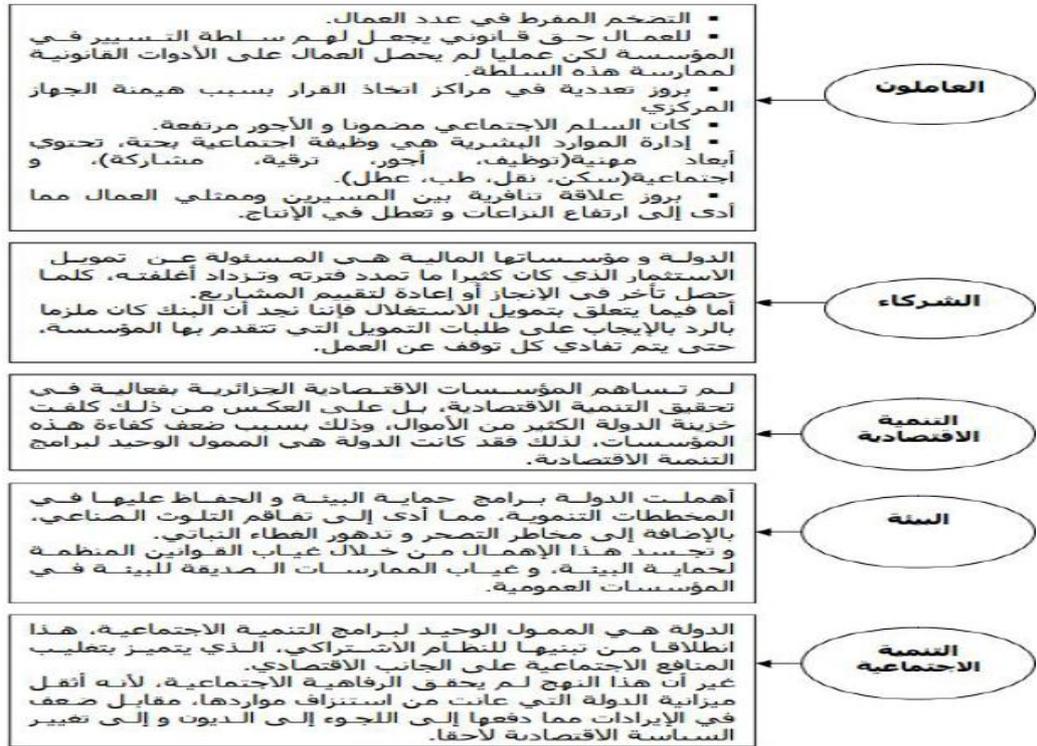
المحور الثاني: المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

في عالم أصبح فيه نظام الرأسمالية نظاما عالميا حتميا لا خيار عنه، ولعل أهم خصائصه أنها كانت تتجدد عبر الأزمنة، وقد ترتب على ذلك بروز مفاهيم جديدة أكثر ملائمة لإحداث التغييرات المطلوبة في المجتمعات المختلفة بهدف استكمال شروط العولمة، ويكمن ذلك من خلال ضرورة مشاركة المؤسسات في كل عمليات التنمية باعتبارها شريكا كاملا في الحياة اليومية للمجتمع، ومن هذا المنطلق اكتسبت المسؤولية الاجتماعية أهمية كبيرة داخل المؤسسات، لتشكل وجهتي نظر مختلفتين، فالأولى تتمثل في كون منظمات الأعمال تهدف إلى تعظيم الربح، والثانية فترى أن المؤسسات هي وحدات اجتماعية يجب أن تلعب دورا اجتماعيا متزايدا مع بيئتها، من هنا انتهجت الجزائر خطة للتنمية الشاملة لعل أبرز مضمانيها حث المؤسسات الاقتصادية القيام بدورها اتجاه المجتمع بشكل أكبر وذلك في سبيل تطوير نهضة المجتمع، هذا إلى جانب المساهمة في إنجاح أهدافها وفق ما خطط له مسبقا، وعلى أساس ما تقدم سنعرض تصورنا لمستوى المسؤولية الاجتماعية في بيئة الأعمال بالجزائر.

أولا- تطور المسؤولية الاجتماعية في النسيج الاقتصادي الجزائري: يعتبر حجمها في الاقتصاد محوريا لتحديد مستويات ومجالات تكفل المؤسسات الاقتصادية بمسؤوليتها الاجتماعية، فعقب الاستقلال اختارت القوى الفاعلة في الميدان النموذج الاشتراكي وتم تبني استراتيجية تنموية تتمثل في إقامة صناعات مصنعة، بالاعتماد على التخطيط المركزي بهدف تحقيق تنمية شاملة ومستقلة، وكانت أهم الوسائل التي اعتمد عليها

لتحقيق هذا المشروع هي الخروقات والمؤسسات العمومية كأداة لإقامة الصناعات، وقد آلت هذه المؤسسات إلى الدولة في ظل التسيير الذاتي بموجب المرسوم الصادر في مارس 1963 من أجل إعادة بعث أنشطتها الاقتصادية التي توقفت بسبب مغادرة المستعمر الذي كان يملكها، وهي لم تكن معنية بأنشطة مرتبطة بالخدمة العمومية (المسؤولية الاقتصادية البحتة)، كما كانت المردودية المالية المعيار الحاكم على فعاليتها، ثم تبنت شكلا قانونيا موحدًا لكل المؤسسات العمومية ظهر بموجبه ما يعرف بالمؤسسة الاشتراكية في بداية السبعينات، وقد استمر العمل بها حتى سنة 1988، وبهذا تستطيع أن نخلص لكون خلفيات تكفل المؤسسات العمومية بمسؤوليتها الاجتماعية في هذه الفترة لم تكن طوعية اختيارية مجسدة لإدارة فعلية للنهوض بالتنمية، بقدر ما كانت تكريسا للسلطة وتعصبا للنهج الاقتصادي المتبع (الاشتراكية) مما نتج عنه أعباء اجتماعية إضافية للمراحل اللاحقة، ونظرا لمجموعة المخرجات التي أفرزتها مرحلة ما قبل 1988 وخاصة في مجال المسؤوليات الاجتماعية والتي سيتم تلخيصها في الشكل رقم (04)، باشرت الجزائر بإصلاحات اقتصادية عرفت باسم استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية، ذلك من أجل النهوض بها وترقيتها عن طريق تحرير نشاطها من التدخل المباشر لأجهزة الدولة والرقابة التي كانت مفروضة عليها. (مقدم وهيبة، 2014)، ص 245.

شكل رقم (04) : توجهات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تجاه مختلف أصحاب المصالح قبل الإصلاحات (مرحلة ما قبل 1988)



المصدر : مقدم وهيبة، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية -دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري-، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة وهران، 2014، ص 249.

تقتضي مسألة تمكين المؤسسة العمومية الاقتصادية (من 1988 إلى اليوم) من الاستقلالية الذاتية حتمية تغيير نمط التسيير الاقتصاد الوطني في مجموعه، وذلك من خلال خلق الشروط الضرورية لظهور المبادرة على

مستوى المؤسسة وتقبل المسؤولين على هذه الأخيرة تحمل تبعات قراراتهم، بمعنى أن المعطيات التي تقرها النشاطات الاقتصادية وتؤسس عليها القرارات يجب أن تكون موضوعية وغيرها ناتجة عن تدخلات إدارية، وقد رافق هذا التحول عمليات إصلاح شاملة لتهيئة المؤسسات الاقتصادية للدخول فيه، فأصبحت المؤسسة الاقتصادية العمومية تعني بالوظائف التالية: (شتاحة عمر، زاوية رشيدة (2016)، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، المؤتمر الدولي الثالث عشر حول: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة - الواقع والرهانات-، جامعة حسبية بن بوعلوي، الشلف، ص 11)

- ✓ إنتاج الثروة لمصلحة الاقتصاد الوطني.
- ✓ التحسين المستمر لإنتاجية العامل وإنتاجية رأس المال.
- ✓ تعميق الخيار الديمقراطي على مستوى إدارة وتسيير المؤسسة العمومية.
- ✓ التحسين المستمر للمستوى التكنولوجي والعلمي في المؤسسة الاقتصادية العمومية.

من جهة أخرى واستعدادا للانفتاح التام على الاقتصاد الأوروبي تم وضع برنامج لتأهيل المؤسسة الوطنية للرفع من تنافسيتها، وذلك بفحصها وإبراز نقاط ضعفها ثم المرور إلى تحديث الآلات والتجهيزات وكذلك المعارف وأنظمة التسيير، وفقا لما تقتضيه نتائج الفحوص التي تم القيام بها، ورغم التحسينات النسبية الطفيفة على مستوى متغيرات الاقتصاد الكلي نتيجة الإصلاحات، إلا أن الأوضاع الاجتماعية لم تتماشى معها على الإطلاق، وهو ما ضاعف سلسلة من المشاكل الاجتماعية التي يؤول بعضها إلى الفساد الإداري، وفي سياق آخر نجد أن رهان المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في هذه الفترة قد تعاضم أكثر نتيجة للضغط الخارجي المتنامي على ضوء الاتفاقات المبرمة مع المجتمع الدولي (البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، منظمة الشفافية الدولية، منظمة التجارة العالمية...)، والتي يركز أغلبها على تجسيد الشفافية شرطا أساسيا للتعاون، وركيزة هامة لتجسيد المسؤولية الاجتماعية، وبالنظر إلى تنامي مستوى الفساد بالجزائر نستشعر تعثرا كبيرا في تطبيق المسؤولية الاجتماعية (فلاق محمد، (2014) ص 235).

وقد مس هذا الأمر كذلك سياسة الخوصصة (سواء بخوصصة مؤسساتها العمومية أو فتح المجال بإنشاء مؤسسات خاصة سعيا منا الاستفادة من تجاربها) والذي من المفترض أن يكون بمثابة التوجه الجديد للجزائر في ظل إصدار جملة من القوانين واللوائح والتشريعات والإجراءات التنظيمية التي حاولت تعزيز القطاع الخاص أهمها الأمر رقم 95-22 المؤرخ بـ 1995/08/26 والذي تضمن الخطوط العريضة والمبادئ العامة لتحويل ملكية المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص المحلي، وفي عامي 1998-1999 أثرى الأمر بمراسيم تطبيقية، وقد تم إنفاق حوالي 800 مليار سنتيم في هذه الفترة على عملية الخوصصة دون نتائج ملموسة، لتتواصل السنوات المالية بدناميكية أكبر من أجل ترقية القطاع الخاص من خلال تسخير الإمكانيات الهائلة لتنشيط الاقتصاد كالمخطط لدعم الانتعاش الاقتصادي خلال الفترة ما بين 2001-2004 بقيمة 7 مليار دولار، وتخصيص 200 مليار دولار للفترة 2005-2009، و 283 مليار دولار للخماسي 2010-2014، ولكن الواقع المعاش بالجزائر يعكس تناميا للسخط الاجتماعي في ظل قطاع خاص عاجز عن المساهمة في احتوائها لبطالة والسكن...، ما يبرز بجلاء تعثرا واضحا في ترقية القطاع الخاص بنفس وتيرة الجهود المبذولة

له، هذا إلى جانب بروز تغيرات في العلاقات مع أصحاب المصالح حيث انتقل هدف المؤسسات وأولوياتها من الهدف الاجتماعي إلى الهدف الربحي، وعند هذا المستوى نحصي قبوع الجزائر بين الدولة الحامية للتجارب مع الضغط الداخلي من جهة والخصخصة للتجارب مع الضغط الخارجي. ( فلاق محمد، ص-ص: 236-237).

**ثانياً- الواقع العملي للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية العمومية-حالة مؤسسة سوناطراك:** نشأت المؤسسة الوطنية للبحث والتنقيب والاستغلال والنقل للمحروقات "سوناطراك" في 31 ديسمبر 1963، وهي المؤسسة الوحيدة في الجزائر المسؤولة عن استغلال المصادر النفطية والغازية الهائلة في البلاد وكذا عن بيعها، وهي تحتل المرتبة 11 من بين الشركات النفطية الدولية والمرتبة الأولى إفريقيا، وتحتل المرتبة الثانية بين الشركات العالمية المصدرة للغاز النفطي السائل، كما تعمل سوناطراك في الجزائر وفي عدة مناطق العالم، وتمثل مبيعاتها حوالي 95% من إجمالي صادرات الجزائر، كما تمثل نشاطاتها 30% من إجمالي الناتج المحلي في البلاد، وهي توظف أكثر من 120 ألف شخص. (محمد فلاق، (2013)، ص 32).

فضلا عن دورها الاقتصادي والتجاري تعتبر سوناطراك مؤسسة مواطنة تعمل في عدة مناطق في ظل الاستثمار الاجتماعي حسب مقارنة تساهمية تهدف إلى ثلاث نقاط رئيسية: (فلاق محمد، ص 32).

- تحسين ظروف المعيشة للسكان المحرومة عن طريق امتصاص فوارق التنمية وترقية التآزر والتعاون المحلي.  
- تعزيز ثقافة التضامن في وسط سوناطراك بالتحرك في آن واحد على الحالات الاستعجالية والعمل على المدى البعيد.

- المشاركة الفعالة في البرامج التي تهدف إلى تطوير وخلق الثروات، بتفضيل البرامج الخلاقة لمناصب الشغل. ولتوضيح ما سبق ذكره سنعرض بعض برامج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والتي شرعت منذ 2003 إلى اليوم في تسع مجالات (التكوين المهني، التعليم ومحو الأمية، فك العزلة، الزراعة والدعم الفلاحي، المياه، الصحة، البيئة، الصناعة التقليدية، الرياضة والثقافة)، وعموما نذكر بعض الانجازات: ( للمزيد من الاطلاع أنظر مقدم وهيبة، تقييم -، مرجع سبق ذكره، ص ص 256-258. ومحمد فلاق، -، مرجع سبق ذكره، ص ص 33-34):

- برمجت سوناطراك مجموعة من حملات التشجير المنظمة على مستوى وحداتها حيث تم غرس أزيد من 253218 شجيرة متنوعة على مستوى مختلف وحداتها.

- إنشاء مؤسسة سوناطراك طاسيلي ويتم تسييرها عن طريق قانون 1990/12/4 المتعلق بالجمعيات، وقد أوكل إلى سوناطراك طاسيلي مهمة حماية الطبيعة، ومكافحة التلوث بكل أشكاله والمحافظة على الحيوانات والنباتات والمحافظة على الموروث الثقافي المادي وغير المادي.

- تولى سوناطراك أولوية كبرى لتكوين العاملين وتطوير مؤهلاتهم، حيث حوالي 55% معنيون بالتكوين سنة 2009، أي بزيادة تفوق 7% مقارنة بسنة 2008، فقد ارتفعت الميزانية المخصصة للتكوين التي تقارب 10 ملايين دولار بنسبة 20% مقارنة بسنة 2008.

- إنشاء لجنة للأخلاقيات مهمتها السهر على تعزيز الممارسات الأخلاقية واحترام أحكام مدونة السلوك.

- استفادت ولايات (أدرار، بسكرة، الوادي والبيض) من 6 آبار وتجهيزات لتخزين والتزويد بالماء الصالح للشرب، كما تم إدخال مضخة تعمل بطاقة الرياح كتجربة بولاية أدرار.

- تم إنشاء مجموعة من ساحات اللعب للبلديات المحرومة من مساحات الترفيه عين صالح بولاية تمنراست، مزريعة بولاية بسكرة وكراكة بولاية البيض قصابي بولاية بشار.

- تزويد الهياكل الصحية الموجودة على مستوى ولاية تمنراست بأدوات (Radio Mobile) للتشخيص، استفادات أيضا ولايتي بشار والأغواط من 4 سيارات إسعاف، كما استفادات ولاية غرداية بتجهيزات طبية لفائدة عيادة الولادة، واستفادات ولاية أدرار من مكيفات لـ 33 قاعة علاج.

- إصدار مدونة سلوك 2010 والتي أشارت إلى أن قيم سوناطراك تركز على: "القيم الجوهرية بالالتزام لتحقيق مصلحة البلاد والحفاظ على أخلاقيات المهنة وروح الجماعة والحكمة المثالية والبحث عن الجودة، وتنص قيم المؤسسة على التكوين وتحسين الكفاءات والتحكم في التكنولوجيا وتحسين المحيط الاجتماعي وإرضاء الزبائن واحترام الشركاء ونقل المهارات للمؤسسات الأخرى واحترام البيئة وتحقيق التنمية المستدامة"

**ثالثا- للمسؤولية الاجتماعية كيفية القضاء على مشكل البطالة في المؤسسات الاقتصادية الخاصة :**

**حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :** تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محرك التنمية الاقتصادية والاجتماعية فهي تشكل مصدرا أساسيا من الوظائف وخلق روح المبادرة والابتكار، فضلا عن قدرتها على التغيير أن تعدل من تكاليفها بشكل سريع وفعال، بما يتناسب ومستوى الإنتاج الموافق لطلب السوق. لذلك يحضى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالأولوية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والترابط الجماعي، وتشكل أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من المؤسسات الخاصة، فقد بلغ عددها من 179893 سنة 2001 إلى 934037 سنة 2016 مقارنة بالمؤسسات العمومية فعددها في سنة 2001 بـ 778 مؤسسة فقط لتسجل انخفاض إلى 532 سنة 2016، وذلك نتيجة لعمليات الخصخصة للوحدات المتعثرة، (محمد فلاق، مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة في منظمات الأعمال -دراسة ميدانية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الحاصلة على شهادة الإيزو 9000-، مرجع سبق ذكره، ص 238. ) أما من ناحية الجانب الاقتصادي فإن المؤسسات الخاصة تساهم بنسبة عالية في الناتج الداخلي الخام مقارنة بالقطاع العام، حيث وصلت نسبة المساهمة لأكثر من 80% سنة 2012، أما من الجانب الاجتماعي فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ساهمت في الحد من ظاهرة البطالة ورفع القدرة التشغيلية للعمل على دفع الاقتصاد الوطني نحو التنمية المستدامة، والملاحظ أن القطاع الخاص تستحوذ على حصة الأسد من حيث المساهمة في التشغيل مقارنة بالقطاع العام، حيث بلغ عدد العمال في القطاع الخاص حوالي 2327293 عاملا سنة 2015 مقارنة بـ 43727 عاملا فقط بالنسبة للقطاع العام، (وزارة الصناعة والمناجم الجزائرية، 2016 <http://www.mdipi.gov.dz>).

وعليه فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر بمثابة الركيزة الأساسية لتحقيق المسؤولية الاجتماعية عن طريق تخفيض مستوى الفقر، كما يمكن اعتبارها مركزا للتدريب بحكم أنها تستقبل اليد العاملة غير مؤهلة وغير مرغوب فيها من طرف المؤسسات الكبيرة.

وبالرغم من ذلك إلا أن البعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص لا يزال جد ضعيف هذا إلى جانب محدودية تطبيقه من خلال: (محمد فلاق، ص 261).

- تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باتباع المفهوم الكلاسيكي للمسؤولية الاجتماعية (نظرية المساهم)، أي هو يعتبر أهم طرف في المؤسسة وبالتالي فههدف الربحية يكاد يكون الهدف الرئيسي في المؤسسة.
- يشغل القطاع الخاص في الجزائر ثلثي العاملين والباقي يعملون في القطاع العام، إلا أن ظروف العامل في القطاع الخاص ليست مصادنة كما هو الحال في القطاع العام.
- أغلب العمال في القطاع الخاص لا يحصلون على حقوقهم كاملة، بسبب سوء استغلالهم من طرف مدراء المؤسسات وحرمانهم من أبسط حقوقهم.
- نادرا ما تهتم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالتنمية الاجتماعية أو المبادرات الخيرية والتطوعية، وهذا ما يعكس غياب برامج المسؤولية الاجتماعية ثقافة وممارسة في مثل هذه المؤسسات، وإن وجدت أحيانا بعض الأعمال الخيرية فهي تكون في حالة وجود الفائض المالي وتعود لقناعات شخصية للمدير ولا تتخذ في شكل قرار إداري مدمج في إستراتيجية الشركة.
- يعاني أغلب العمال في القطاع الخاص من مشكل التأمين، حيث أشارت بعض الأرقام إلى أن 50% من العاملين عند الخواص غير مصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي خلال سنة 2009.

## الخلاصة:

تتماز بيئة الأعمال في الوقت الحاضر بجملة من الخصائص التي من أبرزها شمولية الأسواق وظهور تغيرات وتطورات مستمرة أدت إلى تغيير بيئة عمل المؤسسات الاقتصادية والإستراتيجيات التنظيمية لها. لقد أدركت العديد من مؤسسات القطاع الخاص أنها غير معزولة عن المجتمع، وتنبهت إلى ضرورة توسعة نشاطاتها لتشمل ما هو أكثر من النشاطات الإنتاجية ففي إطار التطور الحاصل في بيئة الأعمال والتأثر السلبي لهذه التطورات على المجتمع والبيئة والاقتصاد

وتعتبر أخلاقيات الأعمال هي شكل من أشكال الأخلاقيات التطبيقية التي تدرس المبادئ الأخلاقية والمشكلات الأخلاقية أو الأدبية التي تنشأ في بيئة الأعمال التجارية للشركات لذلك فإن مناقشة الدور الاجتماعي للمنظمة وموقفها التنافسي يعتبر من الموضوعات التي أثارت جدلا واسعا في الأوساط العلمية

### ✓ اختبار فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الأولى:** إن ازداد الاهتمام بأخلاقيات الأعمال نظرا لارتباطه بالقوة الاقتصادية للدول والمؤسسات تلعب دور أساسي في دعم سمعة المؤسسات خصوصا على المدى الطويل من شأنها أن تكون داعما بشأن السلوك التجاري، والتي غالبا ما تتضمن مناقشة سياسات الشركة، وخططها طويلة المدى وهذا ما يسمح للشركة تنشأ وتزداد فعاليتها ومردودها الاقتصادي إذا أتبع التعليمات بشكل صحيح. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى

- **الفرضية الثانية:** من خلال العرض السابق للدراسة يتبين لنا أن البعد الاجتماعي والأخلاقي لمنظمات الأعمال يضم العديد من المتغيرات الرئيسة من بينها الشفافية، وخدمة المجتمع، متطلبات البيئة، وغيرها، أما البعد الاقتصادي فيضم متغيرات رئيسة أخرى تعزز القدرة الداخلية، والموارد البشرية، وبيئة العمل، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية

- **الفرضية الثالثة:** من خلال بعض التجارب الدولية يتبين لنا أن المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها تذهب إلى أبعد من المتطلبات الاقتصادية والقانونية الأساسية للشركات، وهي عبارة عن نشاط طوعي أخلاقي غير ترتبط بقوانين محددة يصب في صلب إستراتيجية إدارة الشركات، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

### ✓ نتائج الدراسة:

- تشمل المسؤولية الاجتماعية على عدة أبعاد منها البعد الاقتصادي، والقانوني، والإنساني، والأخلاقي.  
- تنقسم المسؤولية الاجتماعية إلى قسمين: داخلي ويختص بمسؤولية الشركة الأخلاقية تجاه حقوق العمال وبيئة العمل، وخارجي يتعلق بالمسؤولية تجاه المجتمع المحلي والبيئة المحيطة التي تعمل فيها الشركة.  
- مازالت الجزائر بعيدة كل البعد في تطبيق فكرة المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية على مستوى مؤسساتها الاقتصادية.

- تعتبر المسؤولية الاجتماعية للشركات موجودة بجوهرها في جميع الدول ولكن وجهات النظر ومبادئها تختلف من دولة لأخرى

- تشمل المسؤولية الاجتماعية على مجموعة شاملة من السياسات والبرامج التي يتم إدراجها في العمليات التجارية للشركة.

#### ✓ توصيات الدراسة :

- تفعيل المسؤولية الاجتماعية من خلال تحسين سمعة الشركات والتي تُبنى على أساس الكفاءة في الأداء، والنجاح في تقديم الخدمات، والثقة المتبادلة بين الشركات وأصحاب المصالح ومستوى الشفافية الذي تتعامل به .

- ضرورة العمل على تفعيل برامج وأنشطة مجتمعية و مؤسسية لتعزيز المعرفة بالمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية

- التركيز على وفاء الشركة للمجتمع على المدى الطويل لتحقيق هدف البعد الاقتصادي. هذا الأخير يشير إلى خلق القيمة من خلال إنتاج السلع والخدمات، ومن خلال خلق فرص العمل ومصادر الدخل.

- ضرورة اهتمام الشركات الصناعية الجزائرية بمبدأ الشفافية والتزاهة والاستقلالية بهدف التأكد من الحيادية والبعد وبالتالي القدرة على مراعاة توازن المصالح. والتحقق من القدرة على العمل وإتقانه.

#### قائمة المراجع:

أولا - باللغة العربية:

#### ✓ الملتقيات والمؤتمرات العلمية:

1- أحمد سامي عدلي إبراهيم القاضي، (2010) المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في مصر كشركات مساهمة مصرية (مجالاتها - تأثيرها على الأداء) دراسة ميدانية مقارنة لعينة من فروع البنوك العامة والخاصة العاملة بمحافظة أسيوط، بحث مقدم إلى مركز المديرين المصري لأغراض الاشتراك في المسابقة البحثية لعام حول موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات كلية التجارة - جامعة أسيوط.

2- رسلان خضور، (2011) التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سرورية، الندوة الاقتصادية الرابعة والعشرون : جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق .

3- عنابي بن عيسى، فاطمة الزهرة فسول، (2012) إدارة السلوك الأخلاقي والمسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الثالث: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بشار .

4- بن حيمه مريم وبن حيمه نصيرة (2012)، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الإدارة، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار .

#### ✓ المجالات العلمية:

1- ليث سعد الله حسين وريم سعد الجميل (2012)، المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين وانعكاسها على أخلاقيات العمل دراسة لآراء عينة من منتسبي بعض مستشفيات مدينة الموصل،/ بحوث مستقبلية العدد 38 العراق .

2- محمد فلاق، (2013) المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية العربية -شركتي سوناطراك الجزائرية وأرامكو السعودية نموذجاً-، مجلة الباحث، العدد 12،

#### ✓ الرسائل العلمية:

1- مقدم وهيبه، (2014) تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية -دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري-، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة وهران،

2- شتاحة عمر، زاوية رشيدة، (2016) المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، المؤتمر الدولي الثالث عشر حول: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة - الواقع والرهانات، .

<sup>3</sup>- محمد فلاق، (2014) مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة في منظمات الأعمال -دراسة ميدانية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الحاصلة على شهادة الإيزو 9000-، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،

#### ✓ المواقع الالكترونية:

وزارة الصناعة والمناجم الجزائرية، نشرة المعلومات الإحصائية رقم 28 الصادرة في ماي 2016 نقلا عن الموقع :  
[/http://www.mdipi.gov.dz](http://www.mdipi.gov.dz)

#### ثانيا - باللغة الأجنبية:

- 1- M. Capron, (2007) F. Quairel-Lanoizelée, La responsabilité sociale d'entreprise, La Découverte, ,
- 2- Xavier Bertrand, , (2011) La Responsabilité Sociétale des Entreprises ,France
- 3- Salima Benhamouet , (2016), Responsabilité sociale des entreprises et compétitivité Évaluation et approche stratégique , Paris France.